دولة الإمارات العربية المتحدة

وزارة تنمية المجتمع

قسم الدراسات والبحوث

استطلاع رأي أفراد المجتمع حول

"مدى تطبيق الجهات الحكومية لبنود قانون حماية كبار المواطنين"

إعداد: قسم البحوث والدراسات وزارة تنمية المجتمع

20 مايو 2024

القسم الأول: الإطار النظري للاستطلاع:

المقدمة:

اعتمدت حكومة الإمارات القانون الاتحادي رقم 9 لسنة 2019 بشأن حقوق كبار المواطنين، ووفقاً للقانون ينطبق مصطلح كبار المواطنين على كل من يحمل جنسية دولة الإمارات وبلغ الستين عاماً، يهدف القانون إلى ضمان تمتع كبار المواطنين بالحقوق والحريات الأساسية التي كفلها الدستور، والمعلومات والخدمات المتعلقة بحقوقهم وتوفير الرعاية والاستقرار النفسي والاجتماعي والصحي لهم.

ويتضمن القانون الحقوق التالية لكبار المواطنين:

- الحق في الاستقلالية والخصوصية بما يشمل حقهم في اتخاذ القرارات الخاصة بممتلكاتهم وأموالهم ومكان إقامتهم، وغيرها
- الحق في الحماية من التعرض للعنف والإساءة والإهمال
- الحق في البيئة المؤهلة والسكن والتعليم والعمل، وتعزيز الاستفادة من قدراتهم وإدماجهم مع المجتمع بكافة فئاته العمرية
- الحق في الحصول على الخدمات الاجتماعية من خلال مؤسسات كبار المواطنين والأندية والمراكز المجتمعية ووحدات الرعاية المتنقلة
- الحق في الرعاية الصحية من خلال توفير الرعاية الصحية والوقائية، وتوفير التأمين الصحي، والتمريض المنزلي، والأجهزة المساندة
- الحق في الحفاظ على سرية معلوماتهم وبياناتهم، وعدم الإفصاح عنها إلا وفقاً للقانون
- الحق في المعاملة التفضيلية، ويشمل ذلك جعل مصلحة كبار المواطنين ذات أولوية مهما كانت مصالح الأطراف الأخرى في كل ما يتعلق بطلبات السكن، وإنجاز المعاملات الحكومية، الحصول على المساعدات، والخدمات الصحية وغيرها.

وقد نصّ القانون على عقوبات تشمل الحبس أو الغرامة أو كليهما على كل من أنشأ أو شغّل أو أدار مؤسسة لكبار المواطنين بالمخالفة لأحكام هذا القانون، أو أي مزود خدمة أهمل واجباته وارتكب ضد كبار المواطنين عنفاً أو إساءة، كذلك يُعاقب كل من علم بوقوع أي من الجرائم المشار إليها في القانون ولم يبلغ فوراً الوزارة أو الجهة المختصة أو أقرب مركز شرطة.

وفي إطار تحقيق الهدف المتعلق بـ"تعزيز المساواة والشمولية والتماسك ضمن الأسر والمجتمع"، تسعى وزارة تنمية المجتمع إلى تقصّي آراء أفراد المجتمع حول مدى تطبيق الجهات الحكومية لبنود قانون حماية كبار المواطنين وتوفير الخدمات للفئة المستهدفة.

القسم الثاني: الإجراءات المنهجية للاستطلاع

أهداف الاستطلاع:

- تقصّي آراء أفراد المجتمع حول مدى تطبيق الجهات الحكومية لبنود قانون حماية كبار المواطنين وتوفير الخدمات للفئة المستهدفة.
- وضع الخطط المناسبة لرفع مستوى تطبيق الجهات الحكومية لبنود قانون حماية كبار المواطنين.

أهمية الاستطلاع

تتمثل أهمية الدراسة الحالية في بعدين هما:

أ. **البعد العلمي؛ و**يهدف إلى الحصول على البيانات والمعلومات عن أفراد عينة الاستطلاع من أفراد المجتمع.

ب. **البعد العملي؛** من خلال الوصول إلى بعض التوصيات والمقترحات التي تساهم في رفع مستوى تطبيق الجهات الحكومية لبنود قانون حماية كبار المواطنين.

منهجية التحليل :

تمّ استخدام مقياس ليكرت الخماسي للإجابة على الأسئلة بحيث تراوحت الإجابات بين راضٍ جداً، راضٍ، راضٍ إلى حد ما، غير راضٍ، وغير راضٍ على الإطلاق، هذا وقد تمّ إعطاء أوزان للإجابات كالتالي:

الإجابة	موافق جداً	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
الوزن	100	75	50	25	0

ولاحتساب مستوى رضا أفراد العينة حول تطبيق الجهات الحكومية لبنود القانون وتوفير الخدمات المطلوبة ، تمّ أخذ المتوسط المرجح الموزون للإجابات.

القسم الثاني: الإجراءات المنهجية للاستطلاع:

المجال البشري:

تمّ إعداد رابط الاستبيان الإلكتروني ونشره من خلال مواقع التواصل الإجتماعي الخاصة بالوزارة، وبلغت عدد الاستجابات على الاستبيان (183) استجابة.

المجال المكاني:

تمّ تنفيذ الاستبيان على جميع أفراد المجتمع من مختلف إمارت الدولة.

المجال الزمني:

تمّ تطبيق الاستبانة خلال الفترة 4 إبريل - 8 مايو 2024.

التحليل الإحصائي وإستخلاص النتائج:

تمّ تصنيف البيانات وعرضها في جداول إحصائية لتسهل قراءتها، كما تمّ إستخراج التكرارات والنسب المئوية واحتساب المتوسط المرجح للسعادة.

القسم الثالث: ملخص نتائج الاستطلاع:

م	ما هو مستوى رضاكم عن تطبيق الجهات الحكومية لبنود القانون وتوفير الخدمات المطلوبة	التكرار	النسبة المئوية
1	راضٍ جداً	83	%45
2	راضٍ	61	%33
3	راضٍ إلى حد ما	26	%14
4	غير راضٍ	8	%4
5	غير راضٍ على الاطلاق	5	%3
	المجموع	183	%100
مستوى رضا أفراد العينة حول مدى تطبيق الجهات الحكومية لبنود القانون وتوفير الخدمات المطلوبة			%78.6

يتبين من الجدول أعلاه، أنّ أغلب عينة الدراسة أجابوا بأنهم راضين عن تطبيق الجهات الحكومية لبنود القانون وتوفير الخدمات المطلوبة حيث كانت النتائج على التوالي (راض جدا = 45%، راض= 33%، راض إلى حد ما = 14%)، بينما كان هناك 7% فقط من عينة الدراسة الذين أجابوا بـ "غير راض" أو"غير راض على الاطلاق"، وقد بلغ متوسط رضا أفراد العينة حول تطبيق الجهات الحكومية لبنود القانون 78.6%، وهي نسبة رضا جيدة جدا،،

الملاحظات والتوصيات

المجال	الملاحظات والمقترحات	التوصيات
المبادئ العامة	• تتضمن هذه الملاحظات المبادئ العامة والقواعد الأساسية التي يجب أن تُعتمد في التعامل مع كبار المواطنين، مثل الاحترام والتقدير وتوفير الخدمات الأساسية والرعاية لهم.	• إعداد دليل حول المبادء العامة والقواعد الأساسية للتعامل مع كبار المواطنين ونشره على الجهات الحكومية والقطاع الخاص.
الدعم الاجتماعي	• يشمل توفير الدعم الاجتماعي والنفسي لكبار المواطنين من خلال البرامج والخدمات التي تعزز الاندماج والمشاركة في المجتمع.	• التواصل والتنسيق مع كبار المواطنين للمشاركة في المبادرات والبرامج المنفذة من قبل الوزارة. • تشجيع الجهات الخارجية لتعزيز مشاركة كبار المواطنين في المبادرات والفعاليات المنفذة من قبلهم.
الدور الحكومي	• يتعلق بدور الحكومة في توفير الخدمات والدعم اللازم لكبار المواطنين وضمان حقوقهم ورعايتهم بشكل فعّال.	• تنفيذ حملة تتضمن توعية الجهات بضرورة توفير الخدمات لفئة كبار المواطنين وتوعي بحقوقهم.
الرعاية الصحية	• توفير الرعاية الصحية الملائمة والمجانية لكبار المواطنين، بما في ذلك توفير العلاج والفحوصات والرعاية الوقائية.	• التعاون مع الشركاء مثل وزارة الصحة ووقاية المجتمع لتوفير فحوصات منزلية ورعاية وقائية من خلال تنفيذ زيارات لمنازل كبار المواطنين في جميع إمارات الدولة.
التشريعات وتطبيقها	• يشمل الاهتمام بتطبيق القوانين المتعلقة بحماية كبار المواطنين وفرض العقوبات على الجهات التي لا تلتزم بتلك القوانين.	• تنفيذ زيارات ميدانية للجهات الحكومية وتقييم مدى تطبيقها لبنود قانون حماية كبار المواطنين، وتكريم الجهة الأكثر إلتزاماً.
التثقيف والتوعية	• التركيز على أهمية تثقيف المجتمع بحقوق واحتياجات كبار المواطنين، وتعزيز الوعي بالقوانين والخدمات المتاحة لهم.	• وضع خطة شاملة بهدف تثقيف أفراد المجتمع وكبار المواطنين حول قانون حماية كبار المواطنين وذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي التابعة للوزارة.

الملحق:

شاركنا رأيك حول مدى تطبيق الجهات الحكومية لبنود قانون حماية كبار المواطنين

في إطار تحقيق الهدف "تعزيز المساواة والشمولية والتماسك ضمن الأسر والمجتمع" تسعى وزارة تنمية المجتمع إلى تقصّي آراء أفراد المجتمع حول مدى تطبيق الجهات الحكومية لبنود قانون حماية كبار المواطنين وتوفير الخدمات للفئة المستهدفة.

علماً بأننا نضمن لكم سرية البيانات، كما أنّها ستستخدم لأغراض التطوير والتحسين

ما هو مستوى رضاكم عن تطبيق الجهات الحكومية لبنود القانون وتوفير الخدمات المطلوبة				
راض جداً	راض	راضٍ إلى حد ما	غير راضٍ	غير راضٍ على الاطلاق
◯	◯	◯	◯	◯

مقترحاتكم وملاحظاتكم

شاكرين حسن تعاونكم معنا،،،